

قرار رقم (٦٠٩) لسنة ٢٠١٣

بتاريخ ٢٠١٣/٧/٢٤

باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين الخاص
لرجال شرطة الغربية

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.

وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (٥٠٦) لسنة ٢٠١٣ بتفويض نائب رئيس الهيئة في اعتماد والموافقة على كافة القرارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة.

وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (١٠) لسنة ١٩٨١ بقبول تسجيل صندوق التأمين الخاص لرجال شرطة الغربية برقم (١٤٢).

وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها.

وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية للصندوق المنعقدة في ٢٠١٢/٥/١٠ بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي إعتباراً من ٢٠١٢/٧/١.

وعلى محضر اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (٦٨٣) لسنة ٢٠١٢ بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٣/٤/٣٠ باقتراح اعتماد التعديل المقدم من

الصندوق المذكور.

وعلى مذكرة الإدارة العامة لتعديلات نظم صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة ٢٠١٣/٧/٢٤.



قرار

٤٦٠٧٦

مادة (١) : أولاً : يستبدل بنصوص المادة (٤/١) من الباب الثاني (الاشتراكات وشروط العضوية)

م. م. م. م.

والمادتين (٤ ، ٨) من الباب الرابع (النظام المالي للصندوق) والمواد (١ ، ٣ ، ٨/٣)

من الباب السابع (مجلس الإدارة) النصوص التالية :-

الباب الثاني : (الاشتراكات وشروط العضوية)

مادة (١) :

يشترط في العضو ما يلي :-

(٤) الحد الأقصى لسن الانضمام للأعضاء الجدد ٤٠ عاماً.

الباب الرابع : (النظام المالي للصندوق)

مادة (٤) :

يتم فتح حساب جاري للصندوق بأحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري بما لا يجاوز ١٥% من جملة أموال الصندوق ويشترط للصرف في جميع الأحوال التوقيع من رئيس مجلس إدارة الصندوق أو من ينوب عنه بالإضافة الى أمين الصندوق أو من ينوب عنه.

ويلتزم الصندوق بتقديم شهادة من المصرف أو المصارف المودع لديها الودائع النقدية الثابتة والأوراق المالية الى الهيئة لبيان هذه الودائع والأوراق المالية مع الإقرار بعدم السماح للصندوق بالتصرف فيها أو تحويلها الى أية استثمارات أخرى إلا بإذن من الهيئة وخلال المدة التي تحددها.

مادة (٨) :

الحد الأقصى لنسبة المصروفات الادارية ٥% من إجمالي الاشتراكات المحصلة.

الباب السابع : (مجلس الإدارة)

مادة (١) :

يدير الصندوق مجلس إدارة مكون من خمسة عشر عضواً منهم اثني عشر عضواً تنتخبهم الجمعية العمومية للصندوق من بين أعضائها، وثلاثة أعضاء يتم تعيينهم طريق رئيس مجلس إدارة الجهة.

مادة (٣) :

لا يجوز لرئيس مجلس إدارة الصندوق حل المجلس أو جزء منه الا بعد انعقاد جمعية عمومية والموافقة على الحل وتجديد مجلس الإدارة.

مادة (٨) :

يختص رئيس مجلس الإدارة بما يلي :



٣) يقوم بالتوقيع على جميع الشيكات وأذونات الصرف والمعاملات المالية كتوقيع أول
وينوب عنه نائب رئيس مجلس الإدارة وأمين الصندوق أو من ينوب عنه كتوقيع
ثاني.

ثانياً : إضافة مادة جديدة برقم (٥) للباب التاسع (أحكام عامة) نصها كالتالي :-

الباب التاسع : (أحكام عامة)

مادة (٥) :

يرجع في شأن قيم الاشتراكات السنوية وقيم المزايا التأمينية وغيرها من الأسس الفنية
الواردة في هذا النظام إلى التقرير الاكتواري وملاحقه (إن وجدت)، وأقرته الهيئة عن
فحص المركز المالي للصندوق.

مادة (٢) : تسرى هذه التعديلات وفقاً لما قرره الجمعية العمومية للصندوق بإجتماعها السالف
الإشارة اليه.

مادة (٣) : على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار.

د. محمد معيط
نائب رئيس الهيئة
٤٦٠٧٦

محمد كرم

بيان معتمد
بالتعديلات على لائحة النظام الأساسي
لصندوق التأمين الخاص لرجال شرطة الغربية
وفقاً لقراري الهيئة رقمي (٦٠٨، ٦٠٩) لسنة ٢٠١٣

النص المعدل	النص الحالي
<u>الباب الثاني: (الاشتراكات وشروط العضوية)</u> <u>مادة (١):</u> يشترط في العضو ما يلي :- ٣) أن يكون قد قبل كتابة نظام الصندوق وأن يقدم طلب الانضمام ويدفع رسم الانضمام وقدره خمسة جنيهات. ٤) الحد الأقصى لسن الانضمام للأعضاء الجدد ٤٠ عاماً.	<u>الباب الثاني: (الاشتراكات وشروط العضوية)</u> <u>المادة (١):</u> يشترط في العضو ما يلي :- ٣) أن يكون قد قبل كتابة نظام الصندوق وأن يقدم طلب الانضمام ويدفع رسم الانضمام وقدره ٥٠ (خمسون قرشاً). ٤) ألا يزيد سنه عند الانضمام عن ٤٥ سنة باستثناء الأعضاء المؤسسين والمنقولين من صندوق آخر بشرط أن يكون سن العضو عند الانضمام للصندوق المنقول منه لا يزيد عن ٤٥ سنة وتحويل اشتراكاته عن المدة السابقة إلى الصندوق بنفس فئات الاشتراك عن كل سنة ويتحمل الفروق المترتبة على التحويل إذا رغب في احتساب اشتراكه من التاريخ الأول.
<u>مادة (٣):</u> ٤٦٠٧٦ اشترك شهري للعضو بواقع عشرة جنيهات على النحو التالي :- أ) كما هو ب) كما هو ج) ثمانية جنيهات اشتراك ميزة الجدارة. <u>الباب الثالث: (المزايا)</u> <u>ثانياً: المزايا الاجتماعية:</u> يؤدي الصندوق للمزايا الاجتماعية في الحالات	<u>مادة (٣):</u> ٤٦٠٧٦ يكون الاشتراك الشهري للعضو أربعة جنيهات وينقسم إلى :- أ) خمسة عشر قرشاً اشتراك تأمين. ب) جنيه وخمسة وثمانون قرشاً اشتراك التوفير. ج) جنيهان اشتراك ميزة الجدارة. <u>الباب الثالث: (المزايا)</u> <u>ثانياً: المزايا الاجتماعية:</u> يؤدي الصندوق للمزايا الاجتماعية في الحالات



الآتية :-

- ستمائة جنيه في حالة وفاة زوجة العضو.
- مائتي جنيه في حالة وفاة أحد الوالدين.
- ثلاثمائة جنيه في حالة وفاة أحد الأبناء.
- ثلاثمائة جنيه في حالة إجراء عملية جراحية.
- ألف جنيه في حالة العمرة لكل حالة بحد أقصى عشر حالات سنوياً (ويضع مجلس الإدارة القواعد والضوابط المنظمة في هذا الشأن).
- خمسمائة جنيه لكل حالة في حالة حدوث كارثة (بموافقة مجلس الإدارة).

المزايا التأمينية :

في حالات إنتهاء الخدمة بسبب :

- بلوغ سن التقاعد القانوني (٦٠) سنة.
- الوفاة.
- العجز الكلي المستديم المنهى للخدمة قبل بلوغ العضو السن القانوني (الرفق لعدم اللياقة الطبية).
- يؤدي الصندوق للعضو أو لورثته الشرعيين (في حالة عدم تحديد مستفيدين عنه) ميزة تأمينية بواقع ما يلي :
- أ) اشتراك التأمين مضاعف (٠,٣) جنيه شهرياً من بداية سداد الاشتراك للصندوق حتى تاريخ إنتهاء خدمته.
- ب) اشتراك التوفير بواقع (١,٨٥) جنيه شهرياً من بداية سداد الاشتراك للصندوق حتى

الآتية :-

- مائتي وخمسون جنيهاً في حالة وفاة زوجة العضو.
- مائة جنيه في حالة وفاة أحد الوالدين.
- مائة وخمسون جنيهاً في حالة وفاة أحد الأبناء الذي يزيد عمره عن سنة.
- مائة وخمسون جنيهاً في حالة إجراء عملية جراحية بحد أقصى عشر حالات سنوياً.
- ثلاثمائة جنيه في حالة حج العضو على نفقة الوزارة.
- خمسمائة جنيه في حالة حج العضو على نفقته الخاصة بحد أقصى عشر حالات سنوياً.
- ثلاثمائة جنيه لكل حالة في حالة حدوث كارثة بحد أقصى خمس حالات سنوياً.

ثالثاً : المزايا التأمينية :

١) في حالة إنتهاء الخدمة للأسباب الآتية :

- بلوغ سن التقاعد القانوني.
- الوفاة أو العجز المنهى للخدمة (الرفق لعدم اللياقة الطبية).
- يؤدي الصندوق للعضو أو لورثته الشرعيين (في حالة عدم تحديد مستفيدين عنه) اشتراك التأمين المحصل من العضو مضاعف (٠,٣) جنيه من بداية اشتراكه وسداده بالصندوق حتى تاريخ إنتهاء خدمته بالإضافة الى اشتراك التوفير المحصل منه (١,٨٥) جنيه من بداية اشتراكه وسداده للصندوق حتى تاريخ إنتهاء خدمته بالإضافة الى مكافأة الجدارة بواقع أربعمائة جنيه.

٢) في حالة إنتهاء الخدمة لأسباب أخرى يحصل



العضو على مستحقاته التي سددت مخصصاً منها
كافة الاعانات التي قد يكون سبق وحصل عليها.

تاريخ إنتهاء خدمته.

(ج) مكافأة جدارة بواقع ستمائة جنيه وتترايد
بمقدار مائة جنيه سنوياً عن كل سنة
اشترك بالصندوق اعتباراً من
٢٠١٢/٧/١.

مع مراعاة الآتي :

- اعتبار تاريخ الوفاة أو العجز الكلي المنهي
للخدمة هو تاريخ الوفاة أو الموافقة على
العجز.

(٢) في حالة إنتهاء الخدمة بسبب العجز الجزئي
المستديم :

يؤدى الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع ٥٠%
من الميزة التأمينية المستحقة في حالة العجز
الكلي المستديم المنهي للخدمة أو يعامل معاملة
العضو المستقيل أيهما أفضل.

(٣) في حالة إنتهاء الخدمة بسبب الاستقالة أو
المعاش المبكر :

إذا كانت مدة الاشتراك الفعلي للعضو
بالصندوق أقل من ثلاث سنوات :

(ب) إذا كانت مدة الاشتراك الفعلي للعضو
بالصندوق ثلاث سنوات فأكثر :-

يؤدى الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع
المعدلات الواردة بالبند (١) عالياه ثم تصرف
وفقاً للجدول التالي :

النسبة المستحقة من الميزة التأمينية	السن في تاريخ إنتهاء الخدمة (بالسنوات)
٠,٠٦٧	٢٠



٤٦٠٧٦

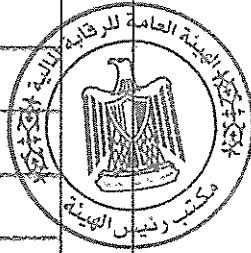
٠,٠٧١	٢١
٠,٠٧٦	٢٢
٠,٠٨٢	٢٣
٠,٠٨٨	٢٤
٠,٠٩٤	٢٥
٠,١٠٠	٢٦
٠,١٠٧	٢٧
٠,١١٥	٢٨
٠,١٢٣	٢٩
٠,١٣١	٣٠
٠,١٤١	٣١
٠,١٥٠	٣٢
٠,١٦١	٣٣
٠,١٧٢	٣٤
٠,١٨٤	٣٥
٠,١٩٧	٣٦
٠,٢١١	٣٧
٠,٢٢٦	٣٨
٠,٢٤٢	٣٩
٠,٢٥٨	٤٠
٠,٢٧٧	٤١
٠,٢٩٦	٤٢
٠,٣١٧	٤٣
٠,٣٣٩	٤٤
٠,٣٦٢	٤٥
٠,٣٨٨	٤٦
٠,٤١٥	٤٧
٠,٤٤٤	٤٨



٤٦٠٧٦

Handwritten signature

١,٤٧٥	٤٩
١,٥٠٨	٥٠
١,٥٤٤	٥١
١,٥٨٢	٥٢
١,٦٢٣	٥٣
١,٦٦٦	٥٤
١,٧١٣	٥٥
١,٧٦٣	٥٦
١,٨١٦	٥٧
١,٨٧٣	٥٨
١,٩٣٥	٥٩
١,٠٠٠	٦٠



٤٦٠٧٦

- الحد الأدنى للميزة هو مجموع الاشتراكات المسددة من العضو.

٤) في حالة الفصل من الخدمة أو الانسحاب من الصندوق أو الترقى لكادر الضباط :

أ) إذا كانت مدة الاشتراك الفعلي للعضو بالصندوق أقل من ثلاث سنوات :

يرد له ٨٠% من الاشتراكات المسددة منه.

ب) إذا كانت مدة الاشتراك الفعلي للعضو بالصندوق ثلاث سنوات وأقل من عشر سنوات :

يرد له الاشتراكات المسددة منه مخصوماً منها ما يكون قد حصل عليه من مساعدات مالية (إعانات).

ج) إذا كانت مدة الاشتراك الفعلي للعضو بالصندوق أكثر من عشر سنوات :

يرد له الاشتراكات المسددة منه مضافاً إليها

مكتوب

٢٥% من قيمتها ومخصصاً منها ما يكون قد حصل عليه من مساعدات مالية (إعانات).
(٥) في حالة انتهاء العضوية بسبب الفصل من الصندوق:
(أ) إذا كانت مدة الاشتراك الفعلي للعضو بالصندوق خمس سنوات فأقل:
يرد له ٨٠% من الاشتراكات المسددة منه.
كانت مدة الاشتراك الفعلي للعضو بالصندوق أكثر من خمس سنوات:
يرد له الاشتراكات المسددة منه.



٢٦ مادة :

في حالات الخروج الجماعي أياً كان سببه وعلى سبيل المثال المعاش المبكر أو الانسحابات أو الاستقالات الجماعية أو بسبب العجز الصحي:
يتعين على الصندوق عدم صرف أية مستحقات لهؤلاء الأعضاء إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة.

الباب الرابع : (النظام المالي للصندوق)

مادة (٤) :

يتم فتح حساب جاري للصندوق بأحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزي المصري بما لا يتجاوز ١٥% من جملة أموال الصندوق ويشترط للصندوق في جميع الأحوال التوقيع من رئيس مجلس إدارة الصندوق أو من ينوب عنه بالإضافة إلى أمين الصندوق أو من ينوب عنه. ويلتزم الصندوق بتقديم شهادة من المصرف أو المصارف المودع لديها الودائع النقدية الثابتة والأوراق المالية إلى الهيئة لبيان هذه الودائع والأوراق المالية مع الإقرار بعدم السماح للصندوق بالتصرف فيها أو تحويلها

رابعاً :

في حالات الخروج الجماعي أياً كان سببه سواء كان بالمعاش المبكر أو الانسحابات أو الاستقالات الجماعية أو بسبب العجز الصحي:
يوقف العمل بهذا النظام ويتم الرجوع للهيئة للتوجيه باتخاذ اللازم أو للتوجيه بإعداد دراسة ائتمانية لدراسة مدى تأثير هذا الخروج على المركز المالي للصندوق.

الباب الرابع : (النظام المالي للصندوق)

مادة (٤) :

تودع أموال الصندوق في أحد المصارف في جمهورية مصر العربية ويشترط لصرف أية مبالغ التوقيع من الرئيس وأمين الصندوق.
ويلتزم الصندوق سنوياً بتقديم شهادة من المصرف أو المصارف المودعة لديها الودائع النقدية الثابتة والأوراق المالية إلى الهيئة لبيان هذه الودائع والأوراق المالية مع الإقرار بعدم السماح للصندوق بالتصرف فيها أو تحويلها إلى أية استثمارات أخرى إلا بإذن من الهيئة وخلال المدة التي تحددها.

مستلم

الى أية استثمارات أخرى إلا بإذن من الهيئة وخلال المدة التي تحددها.

مادة (٨) :

الحد الأقصى لنسبة المصروفات الادارية ٥% من إجمالي الاشتراكات المحصلة.

الباب السابع : (مجلس الإدارة)

مادة (١) :

يدير الصندوق مجلس إدارة مكون من خمسة عشر عضواً منهم اثني عشر عضواً تنتخبهم الجمعية العمومية للصندوق من بين أعضائها، وثلاثة أعضاء



٤٦٠٧٦

مادة (٣) :

لا يجوز لرئيس مجلس إدارة الصندوق حل المجلس أو جزء منه الا بعد انعقاد جمعية عمومية والموافقة على الحل وتجديد مجلس الإدارة.

مادة (٨) :

يختص رئيس مجلس الإدارة بما يلي :

(٣) يقوم بالتوقيع على جميع الشيكات وأذونات الصرف والمعاملات المائنية كتوقيع أول وينوب عنه نائب

مادة (٨) :

يكون الحد الأقصى للمصاريف الادارية ١٠% من إجمالي الاشتراكات المحصلة.

الباب السابع : (مجلس الإدارة)

مادة (١) :

يدير الصندوق مجلس إدارة مكون من ١٢ عضواً غير الرئيس تنتخب الجمعية العمومية من بين أعضائها عدد ٦ منهم ويعين الباقي وقدره ٦ من الضباط عن طريق جهة الادارة من بينهم مساعد المدير لشئون الوحدات

والأفراد وضابط الاتصال وأحد مأموري الأقسام والمرافق - ويرأس المجلس نائب مدير الأمن.

ويتولى مساعد المدير لشئون الوحدات والأفراد مهام الوكيل، وضابط الاتصال أمانة الصندوق، وينتخب المجلس لمدة سنة يجوز تجديدها سكرتيراً عاماً من بين المعيّنين.

مادة (٣) :

مع عدم الاخلال بأحكام المادة السابقة يجوز للجمعية العمومية أن تقرر منح مكافأة لكل من رئيس مجلس الإدارة والسكرتير العام وأمين الصندوق والمدير المسئول إذا كان من أعضاء المجلس وذلك في حالة وجود فائض يظهره تقرير الخبير الاكتواري ويشترط موافقة الهيئة المصرية العامة للتأمين.

مادة (٨) :

يختص رئيس مجلس الإدارة بما يلي :

(٣) يوقع مع أمين الصندوق على جميع الشيكات وأذونات الصرف والمعاملات المالية وله الحق في

مصر

رئيس مجلس الإدارة وأمين الصندوق أو من ينوب عنه كتوقيع ثانى.

الباب التاسع : (أحكام عامة)

مادة (٥) :

يرجع فى شأن قيم الاشتراكات السنوية وقيم المزايا التأمينية وغيرها من الأسس الفنية الواردة فى هذا النظام إلى التقرير الاكتوارى وملاحقه (إن وجدت)،

والهيئة العامة عن فحص المركز المالى للصندوق.

تبقى هذه التعديلات وفقاً لما قرره الجمعية العمومية للصندوق.



٤٦٠٧٦

أن يصرف المبالغ التى لا تزيد عن خمسين جنيهاً فى حدود هذا النظام الأساسى ويوقع مع السكرتير على محاضر جلسات مجلس الإدارة.

الباب التاسع : (أحكام عامة)

مادة (٥) :

لا توجد

مستلم